اى الرويا واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه
ورجل خير منه عبد ولم يشترط ذلك والمشهور ما ذكره المصنف وهو انه لا يعمل في
فاعل ظاهر بخلاف المضمر فانه لاستتاره غالبا في حكم العدم فيسهل العمل اولا
يخرج الى شرط القرينة على ان المراد بالظاهر الفاعل هو السببي كذا قيل والاولى
ان يريد بالظاهر ما عدا الضمير فيشتمل الاستثناء على
في المفعول به لانه ليس الا معلقا في الفاعل الا اذا كان الفعل الذي يجر الذكر كالا
اي ليزيل صفة تم اقتضى كونه صفة له في الواقع ان لم يوصف هو به لهذا
لم يقل صفة الشيء ليدل بعمومه التخصيص النعت مثل الكحل ما زيد الحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد ومثل الكحل ما جاءني زيد الحسن في عينه الكحل منه في
عين زيد وهو في المعنى سبب على صيغة المفعول لك ما يجعل سببا لكون الفعل
الشيء في الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل الحسن صفة لرجل ولا اختيار السببي على السبب
مع انه المشهور نحو عجبت من ضرب زيد عمرا على انه يجب ان لا يكون سببيا في الواقع بمعنى
جعل المتكلم اياه سببيا ولم يسمه الا لك قال ابو حيان عن زيد عن الرجل سببيان للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال وهو في المعنى لسببية الكحل في
المعنى للشيء وانما قال الى ان كون الشيء في اللفظ لا ينافي كونه في
اللفظ ايضا السببية منه المسند اليه وبانفراده مفضل ذلك السبب اعتبارا
اي او اصالة اسم التفضيل وهو الشيء ولو قال باعتبار انتهى لكان اوضح على
نفسه باعتبار غير الاول لا يخفى ان يتبادر منه الثاني وهو المراد كيف
يرفعه ظهر عدم الصحة ويصرف غير الى غير ولو قال باعتبار الشيء مقام
الاول لم يتبادر منه الثاني فتامل منه قيل خبرتان لكان او حال من فاعل
فاعل الظرف فتامل او مفعول مطلق لمضمر وهو انسب بقوله لا تنفيح حسن
واحترز بقيد اشتراط كون العامل من المفضل والمفضل عليه لا اعتبارا عن مثل
ما رايت رجلا الحسن في داره زيد من عمرو لاعن قوله ما رايت رجلا الحسن في

عينه

عينه الكحل من الحسن في عين زيد كما توهمه بعض الشارحين لان الفارق بين المفضل
والمفضل عليه فيه كالفارق في المثال المذكور بل الفارق على انه صرح بما ذكرنا
بالمسألة حيث قوله ما رايت عينا الحسن فيها الكحل من عين زيد بتقديم
الحال عين زيد لانه يعني حسن علة لمرفوع الاستثناء يعني عمل في المظهر وهذه
الصورة لا تنافي حسن في المثال المذكور وحسن كما في قولك ما رايت رجل
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفع توجه الى الزيادة وقع
اصل الحسن فصار النفع حسن كحال الرجل ودون حسن كحال زيد لان احتمال الماهية
نفيه مقام المدح اولان النفع جعل مفهوم التركيب حسن كحال الرجل مثل الكحل
زيد ودونه وبهذا القدر استحق العمل بان حصه العرف بكون حسنه ذلك
حسن كحال زيد ولما كان يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل فيما رايت رجلا افضل
منه ابوه ضرب ليل سيبويه على العمل فيما هم لو رفعوا احسن بالخبرية للكحل
لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل الذي لم يعرا فيه الكحل الذي هو افضل
بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز بخلافه كما هو المشهور وشاع منه في تمثيل
البيضاوي وبين معمول الفعل وافعل لا يجوز لكمال اتصاله في العمل كالفعل في الرفع
حتى صرح بعدم جواز ان زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله يشعر بذلك وقد
عرفت ذلك فسيس بما توهم ان مجرد لزوم الفصل الاجنبي على العمل
يشعر وجهه انه يلزم ان يصح العمل دون النقائض ويرد عليه بعد التكرار
دفع الفصل بمثل هذا لم يصح العمل على الكحل ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه
منه الكحل في عين زيد ويجاب عنه الرضي بانه ينافي الضمير في منه ارجعها الى
غير مذكور وفيه ان المرجع ولو آخر لفظا لتقدمه حكما فالمعنى ما رايت هم اي رجل
بالاتي وجوز ان الاصل من عينه فاتي بضمير المرجع لفظا وما سابقا لان ابا علي
قد نص من العبارات المشهورة والكلام في الصفات المشهورة في هذا المقام فخرج
عن التوجيه ان الكلام في وجه اختيار على اسم التفضيل وجعل العرب تركيبه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)